

يتم تقديم رأس المال العامل لخريجي كلية الزراعة الذين يتعاقدون مع نقابة المهندسين الزراعيين أو الاتحاد العام للفلاحين. أما تجار القطاع الخاص في مجالي المنتجات أو المستلزمات فهم لا يحصلون على هذا النوع من المساعدة. وتحصل النقابة و اتحاد الفلاحين مقابل ذلك على نسبة 40% من الأرباح. و يمنح رأس المال العامل كدفعة نقدية مجمعة واحدة وليس كتسهيلات سحب خاضعة لحد معين ولتوفر الضمانة التي تأخذ شكل البضائع المخزنة. ويصل الحد الأقصى لهذا القرض إلى 300000 ليرة سورية مقابل كفالة النقابة أو اتحاد الفلاحين ويتم تسديدها بعد ستة أشهر. ونظراً للحاجة المستمرة لرأس المال العامل فيتوجب تجديد القروض بعد كل مرة يتم تسديدها فيها مما يخفض فائدتها من حيث الملاءمة والاستمرارية والتكلفة.

وتخضع القروض المستخدمة لاستصلاح الأراضي لسقف معين بينما قد تكون المبالغ الفعلية اللازمة أكبر وذلك اعتماداً على موقع الأرض و بنية التربة. ويصل سقف القرض إلى 5900 ل.س/هكتار في الأراضي الجبلية و 4400 ل.س/هكتار في الأراضي المنبسطة ويبدو أنه لم تتم مراجعة هذه السقوف منذ أن تم تحديدها قبل حوالي 10 سنوات. أما التكلفة الفعلية حسب تقديرات المزارعين فتصل إلى 15000 ل.س/هكتار في الأراضي الجبلية و 6000 – 10000 ل.س/هكتار للأراضي المنبسطة. ومع أخذ المبالغ التي تصدر عن المزارعين فيبدو أن هناك مجالاً لمراجعة تلك السقوف وجعلها أكثر مرونة. وفيما يتعلق بتمويل مشاريع زراعة الأشجار المثمرة فإن فترة الخمس سنوات غير كافية حيث أن القسم الأكبر من الأشجار المثمرة يستغرق فترة أطول (6-7 سنوات لأشجار التفاح على سبيل المثال) قبل أن تصل إلى مرحلة الإنتاج الاقتصادي. كما تصل تكاليف إعادة زراعة أشجار التفاح إلى 195000 ل.س للمزارع المروية و 96000 للمزارع البعلية بينما لا تنماشى مبالغ القروض مع تلك الاحتياجات.

من السمات الهامة لهذا النظام انخفاض حصة القروض المتوسطة و طويلة الأجل وانخفاض نسبتها من سنة إلى أخرى حيث انخفضت من 17% في عام 1997 إلى 15% في عام 1998 و إلى 14% في عام 1999. تحمل القروض المتوسطة والطويلة هامش حسم لدى المصرف المركزي بنسبة 25% وقد لا يكون المصرف قادراً على زيادة مبلغ القروض المتوسطة والطويلة بسبب عدم توفر السيولة لديه مع أن تلك القروض هامة لزيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وزيادة القيمة ورفع إمكانيات المزارعين الاقترضية.

أ-2- صرف القروض والضمان والتحصيل

يتم تحديد مبالغ القروض على أساس المستلزمات المقررة بموجب الترخيص الزراعي. ويتم منح مبلغ القرض النقدي وكذلك العيني للجمعية التعاونية لتقوم بدورها بتوزيعه على أعضائها حسب الحصص التي يمكنهم الحصول عليها. أما المزارعون الأفراد فهم يتقدمون بطلبات القروض بشكل فردي ويقومون بتنفيذ الإجراءات بأنفسهم للحصول على القرض النقدي و كذلك نقل المستلزمات. ويبين الجدول التالي المبالغ التي أقرضها المصرف الزراعي التعاوني حسب القطاعات والأجل.

الجدول 8-15 القروض حسب الأجال – مليون ل.س

1999	1998	1997	
123	181	252	10 –
1278	1701	1978	5 –
3442	4023	4248	300
5366	6735	6920	
10209	12640	13398	

الجدول 9-15 القروض حسب القطاعات – مليون ل.س

15520	8134	7128	258	1995
15062	7932	6920	210	1996
13398	7050	6065	283	1997
12640	6760	5666	214	1998
10209	5532	4488	189	1999
8758	4839	3703	216	2000

شهد الإقراض تراجعاً متصلاً حيث وصلت حصة القطاع الخاص إلى 50% من إجمالي القروض ووصلت حصة التعاونيين إلى 46% أما القسم المتبقي فذهب إلى مزارع الدولة. ويفضل الكثير من الأعضاء غير التعاونيين البقاء خارج التعاونيات حيث أنهم لا يرغبون بأن يعاقبوا بسبب عدم قدرة غيرهم على تسديد القروض. وقد أعرب بعضهم عن رغبته بشراء المستلزمات من مكان قريب بشكل نقدي.

يتم تطبيق إجراءات التحصيل بشكل فعال و هكذا فإن معدلات التسديد مرضية باستثناء حالات الجفاف وانخفاض الهطول المطري كما حدث في السنوات القليلة الماضية.

الجدول 10-15 واقع تحصيل القروض

1996	1997	1998	1999	
16118	15509	17919	15810	*
14530	12569	13386	8960	
90	81	75	57	%

* المستحقات هي إجمالي القروض المستحقة و التي فات موعد استحقاقها خلال السنة المعنية.

عند حدوث الكوارث الطبيعية مثل الجفاف يتم تعيين لجنة من قبل المحافظ تتكون من ممثلين عن المصرف الزراعي التعاوني والجهات الإدارية في المنطقة المتضررة ووزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي واتحاد الفلاحين لتقدير نسبة الضرر التي يمنح المزارع بناءً عليها تأجيلاً كاملاً أو جزئياً على القرض. فإذا كانت نسبة الضرر تتجاوز 30% من متوسط المردود السنوي للمزارع يتم تأجيل 50% من المبلغ المستحق ، أما إذا كانت نسبة الضرر تتجاوز 60% من متوسط المردود السنوي فيتم تأجيل كامل المبلغ المستحق. ويطبق التأجيل على رأس مال القرض أما الفائدة فيتوجب الاستمرار بدفعها. ويتم التسديد على أقساط خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات. وقد لوحظ أنه لايسمح بإعادة الجدولة على القروض المتوسطة والطويلة عندما تتأثر القدرة على التسديد بسبب الجفاف.

بالنسبة للمحاصيل التي تباع في السوق المفتوحة مثل الحمضيات قد لا يتمكن المزارعون من التسديد بسبب الزيادة الكبيرة في الإنتاج التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار. ويعاني المزارعون عند ذلك من صعوبات في التسديد ولكن ليس هناك ما يمكن تنفيذه من أجل مواجهة تلك الظروف التسويقية الخارجة عن سيطرة المزارعين.

الجدول 11-15 ملخص بالضمانات الإضافية المطلوبة مقابل القروض الزراعية

القطاع الخاص	القطاع العام	التعاونيات	
ضمانة شخصية من قبل كفيلين من المزارعين	ضمانة من قبل الوزارة المعنية أو المحصول	كفالة الدولة أو ضمانة المحصول - كفالة جماعية لصالح أعضاء الجمعية التعاونية	القرض القصير
الحد الأعلى 500000 لكل مزارع	الحد الأعلى 2.5 مليون ل.س	الحد الأعلى 2.5 مليون ل.س	
الضمانة النوعية فقط	ضمانة الدولة لمبلغ يصل إلى 2.5 مليون ل.س والكفالة النوعية للمبالغ الأعلى	ضمانة إضافية عينية إلا إذا كان الكفيل هو الجمعية أو الاتحاد أو رابطة الفلاحين بالمنطقة وبشرط أن تكون حصة العضو أو حصة الجمعية في الحدود المقررة	القرض المتوسط والطويل
الحد الأعلى مليون ل.س	الحد الأعلى 1.5 مليون ل.س	الحد الأعلى 1.5 مليون ل.س للجمعية و300000 للعضو على القروض المتوسطة الأجل و 1.5 مليون و 100000 ل.س على التوالي للقروض الطويلة الأجل	

وتعتبر العقارات من أكثر الكفالات شيوعاً وتقدر قيمة العقار بنسبة 100% من القرض للتعاونيات والقطاع العام و80% بالنسبة للمزارعين الأفراد.

3- التكلفة الحقيقية للقروض

تم عرض الهيكل العام لمعدلات الفائدة أعلاه (الجدول 15-2). بالإضافة إلى الفوائد يتوجب على أعضاء الجمعيات التعاونية دفع نسبة 1% من القرض للجمعية مقابل الخدمات التي تقدمها وبالرغم من أن أجل القرض هو 300 يوم فلا يجد المزارعون أية فائدة في تأجيل بيع المحصول حيث أن الأسعار الرسمية تبقى ثابتة على مدار العام. ويقوم المزارعون المديون ببيع محصولهم في اليوم الذي يجنون فيه المحصول وخاصةً منتجوا الحبوب. وفي بعض الأحيان يضطر المزارعون لبيع محصولهم بأسرع ما يمكن بسبب عدم توفر إمكانيات التخزين على مستوى القرية. وبالتالي فإن فترة القرض هي 180 يوماً فقط. وهكذا فإن العمولة التي تصل نسبتها إلى 1% ترتفع إلى 2%. وتقدر التكاليف الطارئة المترتبة على الحصول على القرض من خلال الزيارات للمصرف لتقديم الطلب والحصول على القرض بحوالي 200 ل.س وفي حال كان متوسط القرض 20000 ل.س تصل تلك التكاليف إلى 1% و قد تصل إلى 2%. ومع ذلك فإن هذه التكاليف تترتب على مزارعي القطاع الخاص وليس على أعضاء الجمعيات. ومن ناحية أخرى يترتب دفع العمولة على الأعضاء التعاونيين وليس على المزارعين الأفراد. وهكذا فقد قيل بأن التكلفة تزيد عن السعر الرسمي بنسبة 2%. ويجب إضافة التكاليف الإدارية التي تصل إلى 0.1% و 0.15% مقابل رسم الطابع و0.25% على كل كيس سماد فيصل الإجمالي إلى 0.5% تعدل سنوياً إلى 1% سنوياً. فيصل إجمالي التكلفة الإضافية إلى 3%.

ذكر مزارعو الأشجار المثمرة أنه كان يتوجب عليهم تحمل "الكثير من التكاليف" مقابل الحصول على القرض مثل الرسوم المدفوعة للجان الكشف ورسوم التحصيل ورسوم تسجيل الضمانات بالإضافة إلى التكاليف الطارئة لإتمام الإجراءات ولكن تمديد أجل القرض يحول دون زيادة هذه التكاليف عن 1% حتى إذا كانت النفقات الإجمالية 5% من قيمة القرض. وقد تكون التكلفة الفعلية في التكاليف الإضافية التي تصل إلى 1% شهرياً أو 12% سنوياً والتي يتوجب دفعها فيما لو لم يتم صرف القرض خلال خمس سنوات. في المواقف التي يتم فيها الانتظار لمدة سنتين بعد أجل القرض الرسمي تترتب فائدة إضافية بنسبة 12% سنوياً لمدة سنتين بحيث يصبح الإجمالي 24% وتوزع تلك النسبة على سبع سنوات و بالتالي تصبح نسبة هذه التكاليف الإضافية حوالي 3.5% سنوياً. وهكذا تصل التكاليف الإضافية غير المباشرة إلى حوالي 4.5% سنوياً (متضمنة نسبة الـ 1% المذكورة سابقاً) على القروض متوسطة الأجل.

ب- المصادر البديلة لتمويل الأسر الريفية

يحصل مزارعو الأشجار المثمرة على القروض متوسطة و طويلة الأجل من الأصدقاء أو الأقارب الذين يعيشون خارج القطر (القسم الأغلب منهم في الدول العربية و لبنان). كما أن تجار الآلات الزراعية يشكلون مصدراً معتاداً للتمويل لشراء المعدات حيث تكون الإجراءات بسيطة و سهلة بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. أما بالنسبة لتكاليف الإنتاج فتتمثل المصادر البديلة في تجار المستلزمات والمنتجات ووكلاء المصدرين وأصحاب وحدات التخزين المبرد. ويكون تجار المستلزمات عادةً من التجار الصغار وهم لا يملكون القدرة عادةً على تقديم القروض التي تغطي كامل فترة المحصول. وبالنسبة للكيمياويات الزراعية فإن هامش الربح جيد نظراً لتطبيق نظام التكلفة + هامش الربح على التسعير وإلغاء الرقابة كما أن شركات تسويق المبيدات الزراعية قادرة على تقديم قروض لفترة أطول لتجار الجملة الذين يتعاملون معها مما يمكن أولئك التجار من البيع بالأجل للمزارعين. ويعمل تجار المنتجات وتوكيلات التصدير وأصحاب وحدات التخزين المبرد بنشاط في مناطق إنتاج الخضار والفواكه. ويقومون بتمويل المزارعين بعدة طرق مثل تقديم السلف قبل بداية الموسم ويتم ذلك إما مع الاتفاق على الأسعار بشكل مسبق أو بدون ذلك. و هكذا يلتزم المزارع ببيع محصوله للتاجر بالسعر الذي يتم التفاوض عليه بعد تسلم النقود وهكذا يجد المزارع نفسه في وضع تفاوضي ضعيف. أما شكل التمويل الآخر فيتم بالاتفاق على شراء المحصول كاملاً مقابل مبلغ معين يقدم للمزارع مقابل كامل المحصول. ويتسلم المزارع المبلغ على دفعات مناسبة لتمكينه من تغطية نفقات الإنتاج. ويتم تقدير المردود المتوقع من قبل المتعاقد بطريقة تساعد على استعادة الفائدة بسعر أعلى تمكنه أيضاً من تحقيق الربح الذي يكون عادةً جيداً وهكذا فهم يستفيدون من حاجة المنتج المادية. ولمواجهة الظروف الصعبة التي تؤدي إليها ظروف الإنتاج يقوم المزارعون بتصفية موجوداتهم وعندما تكون الحاجة المادية كبيرة يجبر هؤلاء المزارعون على بيع بيوتهم وآلاتهم أما المزارعون الأصغر فهم يبيعون حيواناتهم.

ج- تقييم المصرف الزراعي التعاوني

إن مقدار المرونة في هيكل القروض ضعيف بحيث لا يتلاءم مع أوضاع إنتاج المحاصيل وتوفر الأموال لدى المزارعين. ليس هناك تمييز بين المقرض الجيد و المقرض السيئ وكذلك بين المقرض الذي يودع أرباحه لدى المصرف و المقرض الذي لا يحقق أرباحاً أو يبعثر أرباحه. لم يشر أي من المزارعين الذين تمت مقابلتهم إلى ارتفاع أسعار الفائدة و من ناحية أخرى فقد عبر المزارعون عن استعدهم للجوء إلى المصادر الأخرى الأكثر ملاءمة حتى ولو كانت تلك المصادر أكثر تكلفة من أجل الحصول على خدمات أفضل وسهولة أكبر في الحصول على القرض. لايساعد انخفاض معدل القروض المتوسطة وطويلة الأجل على تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل لتحسين إنتاجية المزارع.

ج1- الاعتماد على الدعم

إن معدل الاعتماد على الدعم في مؤسسة التمويل الزراعي هو النسبة التي يمكن أن يزداد بها معدل متوسط الإقراض لجعلها قادرة على الاعتماد على نفسها (جيكوب يارون وآخرون – التمويل الزراعي – البنك الدولي – 1997). و في الوضع القائم يجب زيادة معدل الإقراض الحالي الذي يساوي 7.44% بنسبة 3.26% باتجاه الفائدة بالإضافة إلى 9.59% باتجاه تكاليف المعاملات الإضافية للمصرف الزراعي التعاوني أي بنسبة إجمالية تصل إلى 12.85% بحيث يصبح الرقم القياسي للاعتماد على الدعم 1.61 (7.44/12) وهو معدل مرتفع و قابل للاستدامة. ومن أصل الـ 1.73% تشكل معدلات الفائدة المنخفضة 0.44% بينما تشكل تكاليف المعاملات الرصيد الباقي والذي يساوي 1.29%. وهذا ما يؤكد على أهمية إعادة هيكلة المصرف الزراعي التعاوني وتخفيض تكاليف معاملاته لكل قرض.

ج2- الفعالية

نجح المصرف الزراعي التعاوني بشكل جزئي في تقديم القروض النقدية و العينية للقطاع الزراعي و لكن حجم القروض كان في تراجع مستمر سنة بعد أخرى و قد كان الهدف الأساسي هو التشجيع على إنشاء الجمعيات التعاونية التي كان يمكن تشجيعها أيضاً على أن تلعب دوراً في تجميع المدخرات و تقديم القروض مما كان سيسمح للمصرف بالتحول من الإقراض بالجملة إلى الإقراض بالتجزئة تاركا مسؤولية متابعة القروض و تقييم المقرضين ومراقبة التسديد للجهات المالية على مستوى الفلاحين. لم يحقق تشجيع المكننة الزراعية والذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للمصرف نجاحاً مرضياً وهذا ما يشير إليه انخفاض نسبة القروض المتوسطة و الطويلة.

يتم قياس توزيع القروض من خلال العديد من العوامل مثل عدد المقرضين ومعدل حجم القرض مقابل مستوى الدخل ونسبة الإقراض لمناطق الاستقرار ذات الهطول المطري المنخفض و النسبة المئوية للنساء المقرضات وعدد الفروع. تظهر البيانات المتاحة أن عدد المستفيدين من قروض المصرف الزراعي التعاوني في عام 1999 كان يساوي 54% فقط من عدد المقرضين في عام 1994 حتى لو أخذنا بعين الاعتبار أزمة الجفاف في عام 1999. فيبدو أن عملية تراجع تلك القروض قد بدأت منذ عام 1995. وصل عدد المقرضين في عام 1989 إلى 749703 أي ثلاثة أضعاف العدد في عام 1999. ويثير هذا الاتجاه بعض المخاوف ، ويمكن تفسير ذلك بأن القروض لاتصل إلى المزارعين أو أنهم غير راغبين في الاستفادة من تسهيلات المصرف وأنهم يلجأون إلى طرق أخرى أو أنهم أصبحوا

قادرين على الاعتماد على أنفسهم في تمويل عمليات الإنتاج و لا يبدو أن الافتراض الأخير صحيح فهو مناقض للانطباعات التي تشكلت بعد مقابلة مجموعات فلاحية مختلفة في مختلف أنحاء القطر. كما انخفضت القروض المقدمة في عام 1999 لتصل إلى 71% من حجم القروض المقدمة في عام 1994 بالرغم من زيادة المساحة المزروعة خلال الفترة ذاتها لذا فإنه من غير المدهش زيادة متوسط حجم القروض حيث وصل حالياً إلى 1132 ضعفا مقارنة بحجم القروض منذ ست سنوات. و يشير هذا إلى اتجاه القروض نحو المزارعين الأكبر والذين تقع مزارعهم في مناطق الاستقرار الأفضل. ليس هناك بيانات إحصائية متوفرة حول الإقراض حسب مناطق الاستقرار الزراعي أو الإقراض للنساء من أجل التحقق من نسبة القروض المقدمة للشرائح التي تحتاج تلك القروض.

تم توسيع شبكة فروع المصرف بشكل كبير في السنوات الأخيرة و هناك توجه لجعل كل فرع قادراً على الاعتماد على نفسه من حيث إمكانية تحقيق الأرباح. ومع ذلك فعندما تكون ربحية تلك الفروع غير مرضية فهناك إمكانية لدعم تلك الفروع لبعضها البعض وخاصة في المناطق البعيدة. كما أن هناك إمكانية أخرى من خلال إنشاء فرع دوار يعمل من خلال فريق العمل ذاته حيث يتناوبون على العمل في تلك الفروع الدوارة في المناطق المجاورة حيث لا يبدو أن هناك مثل هذه المبادرات في نظام المصرف.

إن انخفاض معدل الإقراض متوسط و طويل الجلي لا يؤدي إلى تحسين الإنتاجية لدى المزارعين وزيادة قدرتهم التنافسية وتحسين قدرتهم على الاقتراض. ولسوء الحظ فإن المصرف الزراعي التعاوني يقع بشكل دائم تحت ضغط السيولة وهو غير قادر على تخطي حدود دوره كمقدم سلبي للقروض.

ج 3- منح الصلاحيات

تضم لجنة القروض في الفرع مدير الفرع و رؤساء أقسام القروض و التحصيل و المعلوماتية و تمنح هذه اللجنة صلاحية الموافقة على منح القروض التي لا تتجاوز 50000 ل.س للمزارع للقروض القصيرة الأجل و 200000 ل.س للقروض المتوسطة و 100000 ل.س للقروض الطويلة. أما بالنسبة للجمعيات و اتحادات الفلاحين و مزارع الدولة فتصل سقف القروض إلى 2.5 مليون و 1.5 مليون و 1.5 مليون ل.س على التوالي. أما طلبات القروض التي تتجاوز تلك المبالغ فهي ترسل إلى مجلس الإدارة المكون من المدير العام و مدراء الأقسام و يتمتع مجلس الإدارة بصلاحية الموافقة على القروض قصيرة الأجل دون سقف أما القروض المتوسطة و الطويلة فهي تحدد بـ 500000 ل.س و 250000 ل.س على التوالي كحد أقصى.

لا تتمتع إدارة المصرف بصلاحية إدخال آليات جديدة لمنح القروض تتناسب مع المحاصيل أو المتعاملين أو الظروف الأخرى. كما أن عدم كفاية الصلاحية يضع على عاتق إدارات المصرف مسؤولية تجميع المدخرات و تشغيل المصرف حسب المعايير اللازمة و مراقبة التكاليف و تصميم المنتجات و الحصول على عائد مقبول.

4-15 القروض المقدمة لمقدمي الخدمات

أ- التصنيع الغذائي

تشير البيانات إلى أن حصة قطاع التصنيع الغذائي من القروض في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 20% في عام 1990 إلى 39% في عام 1999. وبالقائمة المطلقة فقد ازدادت تلك القروض من 298 مليون ل.س إلى 976 مليون ل.س أي أنها تضاعفت 3 مرات. وقد توافقت زيادة مبالغ القروض بانخفاض في عدد المقترضين من 1129 إلى 976 مما يدل على ارتفاع متوسط حجم القرض وقد يشير هذا إلى استخدام تقنيات أكثر تطوراً أو ارتفاع نسبة الأتمتة في العمل أو الاثنين معاً. ولا يحتوي المصرف التجاري على الأرقام المصنفة حسب نوع الصناعة أو طبيعة الفعالية.

مقابل الإمكانية النظرية التي تصل إلى 73252 مليون ليرة سورية محسوبة على أساس المشاريع الموافق عليها بموجب قانون الاستثمار رقم 10، فقد مول المصرف الصناعي ما قيمته 5844 مليون ليرة سورية خلال الفترة 1990-1999 أي أقل من 10% من قيمة المشاريع الإجمالية الممكنة. ويمكن أن تضيق تلك الفجوة في حال أخذ تمويل المصرف التجاري لرأس المال العامل بعين الاعتبار. وقد يرجع انخفاض نسبة التمويل إلى ضعف سرعة إنجاز المشاريع الموافق عليها وكذلك إلى عدم مشاركة القطاع الخاص في الاقتراض المصرفي.

ب- توزيع المستلزمات

إن المصرف الزراعي هو الموزع الوحيد للأسمدة في القطر ويقوم المصرف بتمويل مشترياته من المؤسسة العامة للأسمدة ومن جيزا (مؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد المواد الكيماوية والمواد الغذائية) برأس مال حكومي والأموال الإضافية (إن وجدت) وأموال المودعين التي يدفع مقابلها فائدة بنسبة 8% ويقوم المصرف بدفع تلك التكاليف عن طريق إعادة حسم السندات لدى مصرف سورية المركزي بفوائد تتراوح بين 2 و 3%. ويعتمد معدل إعادة الحسم على أجل القرض وما إذا كان القرض مقدماً للقطاع التعاوني أو القطاعات الأخرى حيث يحصل القطاع التعاوني على معدلات تفضيلية. أما فجوات السيولة التي تحصل بسبب عجز بعض المزارعين عن السداد فتتم تغطيتها عن طريق الاقتراض التجاري من المصارف الأخرى أو من صندوق الدين العام. وعندما تتم إعادة جدولة الديون بقرار من الحكومة بسبب الجفاف أو المشكلات الطبيعية المشابهة تقوم الحكومة بتمويل التدفقات المالية المتأخرة.

تغطي المؤسسة العامة لإكثار البذار رأس مالها العامل عن طريق الاقتراض من المصرف التجاري.

يقدم المصرف التجاري رأس المال العامل لتجار القطاع الخاص والمصدرين والمستوردين وشركات التصنيع الزراعي. ويقتصر عمله على تقديم رأس المال العامل وليس القروض طويلة الأجل. ويتم تقديم رأس المال العامل كتسهيلات سحب وليس كقرض نقدي. لم يظهر أن مستوردي القطاع الخاص وموزعي البنود والكيماويات الزراعية الذين تمت مقابلتهم أثناء تنفيذ الدراسة متحمسون للتسهيلات التي يقدمها المصرف التجاري، حيث أشار الكثير منهم إن لم نقل أغلبهم إلى أنهم يعتمدون على أموالهم الخاصة و الاقتراض من مصادر

أخرى أو على المساهمات في رأس المال. ويرجع ذلك إلى أن الاقتراض من المصرف التجاري يتطلب الكثير من الإجراءات التي تستغرق الكثير من الوقت ويؤدي إلى الحصول على مبالغ قليلة مقارنة بحجم العمل. و يتقاضى المصرف التجاري فائدة تصل إلى 9% مقابل القروض المقدمة للقطاع الخاص و 7.5% مقابل القروض المقدمة للقطاع العام مما يعيق عمل القطاع الخاص .

ج- تجارة التجزئة للمستلزمات

يمنح المصرف الزراعي التعاوني رأس المال العامل للمشروعات التجارية المشتركة بفائدة قدرها 7.5%. ومع ذلك فيتوجب على تلك المشروعات دفع عمولة نسبتها 4% للنقابة أو اتحاد الفلاحين الذي يكفلها لدى المصرف وتمثل هذه النسبة 40% من الأرباح. وتحصل تلك المشروعات على هامش ربح توزيعي نسبته 10% ويتوجب عليها دفع نسبة 4% كعمولة وبما أن هذا الرقم رقم مطلق و ليس معدلاً سنوياً فتصبح نسبة الـ 4% نسبة 8% سنوياً حسب فترة القرض التي تساوي ستة أشهر.

بينما يقوم المصرف التجاري بتمويل شركات التجارة الزراعية الكبيرة يركز مصرف التسليف الشعبي على التجار الصغار والحرفيين و المهنيين. ويتم تقديم كل من القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل حسب الهدف الذي يتم استخدامها من أجله. وقد رفع سقف القروض المقدمة من قبل مصرف التسليف الشعبي إلى 500000 ليرة سورية للقروض القصيرة و مليون ليرة سورية للقروض المتوسطة. وفيما يتعلق بالقروض المتوسطة و طويلة الأجل فيتم حسم نسبة 2.5-3% من رأس مال القرض عند منحه للمقترض مما يزيد معدل الفائدة الفعلي بنسبة 1%. ويقوم مصرف التسليف الشعبي باقتطاع الفائدة سلفاً بالنسبة للقروض التي تقل عن 1 مليون ليرة سورية أما المقترضون الذين يحصلون على قروض أكبر فيمكنهم الاختيار بين تسديد الفائدة سلفاً أو تسديدها مع الأقساط. ويجب أن تكون الضمانة المقدمة للحصول على القروض طويلة الأجل خمسة أضعاف القرض ومن المدهش أن يتم فرض مثل هذه القواعد الصارمة على ذوي الدخل المحدود الذين يفترض أن يسعى مصرف التسليف الشعبي لتحسين وضعهم الاقتصادي.

د- فعاليات ما بعد الحصاد

يقوم المصرف الصناعي بتقديم رأس المال الثابت للحصول على المعمل والآلات والأرض والمباني وكذلك رأس المال العامل اللازم لشركات التصنيع الزراعي. ويقوم المصرف بتمويل جميع الفعاليات باستثناء احتياجات النقد الأجنبي بما فيها خدمات فتح كتب الاعتماد لصالح الأطراف الخارجيين لذا يتوجب على المقترضين التوجه إلى المصرف التجاري. كما يقوم المصرف الصناعي بتقديم رأس المال العامل بالعملة المحلية للشركات المنشأة بموجب قانون الاستثمار رقم 10. وبشكل عام يساهم المصرف الصناعي بنسبة 30% من تكاليف المشاريع بينما يقوم أصحاب المشروع بتقديم الجزء المتبقي. وتصنف عمليات تصنيع الزيتون والتخزين المبرد وتصنيع الأدوية البيطرية والكيماويات الزراعية وتصنيع الآلات الزراعية والنشاطات التصديرية ضمن الفعاليات ذات الأولوية التي يمكن للمصرف الصناعي تقديم 50% من رأس مالها الثابت من أجل التأسيس الأولي والتوسع بينما يتوجب على أصحاب المشروع تقديم الـ 50% المتبقية. وتأخذ ضمانات القروض طويلة الأجل شكل الضمانات العقارية بالإضافة إلى موجودات المنشأة. أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فيتوجب وجود كفيلين لدى كل منهما ممتلكات تغطي كامل قيمة القرض ويتم تقييم قيمة تلك

الممتلكات بنسبة 75% من قيمتها في السوق. ويبدو أن توفر رأس المال العامل يعتبر من المشكلات الرئيسية للكثير من معامل التصنيع الزراعي.

هـ- انخفاض مشاركة القطاع الخاص

ويبدو أن هناك معارضة من القطاع الخاص لاستخدام القروض المصرفية بافتراض أنها متوفرة دون الكثير من الإجراءات الروتينية و يرجع ذلك إلى الأسباب التالية: الاعتبارات الدينية التي تمنع الاقتراض مقابل الفائدة وعدم معرفة القطاع الخاص بالإجراءات القانونية و متطلبات الضمانات المتعلقة بالصناعة المصرفية وإن عدم تقدير الكثير من المستثمرين أهمية رأس المال العامل يجعلهم لا يحتفظون بجزء من الأموال لهذا الغرض أثناء تأسيس المعمل وشراء الآلات. و هكذا فهم يبدؤون البحث عن رأس المال العامل بعد بدء الإنتاج وغالباً ما يجدون أنفسهم في أزمات مالية حادة. ويرجع التقدم البطيء في هذا الاتجاه إلى أن المصارف لاتزال تعتبر القطاع العام العميل الرئيسي لها حيث أنه يشكل الجزء الأسهل من السوق فهو يحتاج لجهود أقل في التقييم ومراقبة التسديد. كما أن المعاملة التفضيلية التي يقدمها القطاع المصرفي للقطاع العام (مثل أسعار الفائدة الأقل) لا تؤدي فقط إلى وضع القطاع الخاص في مركز تنافسي صعب و إنما تعطي مؤشراً على أن القطاع الخاص يعتبر ذا أولوية أقل من القطاع العام.

و- الموارد البديلة لمقدمي الخدمات

يدفع الدعم غير الكافي من النظام المصرفي بمستثمري القطاع الخاص للجوء إلى العديد من الطرق الأخرى من أجل الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الجديدة أو لتوسيع المشاريع القائمة حيث يقوم الكثير من هؤلاء المستثمرين إما باستثمار مدخراتهم الخاصة ومدخرات أقاربهم و أصدقائهم حيث يجب أن تشكل هذه المدخرات نسبة 50 أو 60% من كلفة المشروع إذا ما رغب المستثمر بالحصول على قرض مصرفي. ومع ذلك وفي الوضع الحالي لسورية تلزم مجموعات المستثمرين بالحصول على 100% من رأس المال اللازم لتغطية تكلفة المشروع بدلاً من 50-60%. وفي غياب القدرة على الاقتراض تصبح تكلفة رأس المال مرتفعة جداً وقد تصبح الكثير من المشاريع الجيدة التي تمول بشكل جزئي من قبل المصرف غير جذابة إذا ماتم تنفيذها بالشكل الكامل من خلال رأس مال المالكين.

من الواضح أن التمويل الخاص يتم على نطاق واسع خارج نطاق العمل المصرفي وذلك حسب ما أشار إليه الكثير ممن تمت مقابلتهم أثناء تنفيذ الدراسة. ويتوقع أن تكون العوائد في السوق غير الرسمية بين 24-36% وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك. إن تدفق الأموال بين المقرضين والمقترضين لا يعتبر مثالياً إذا ما أردنا الحصول على سعر عادل لرأس المال حيث يتحدد ذلك من خلال التفاوض بين طرفين متعادلين في القوة دون أن يكون لدى أي منهما أية معلومات حول المصادر البديلة و شروطها. ويمكن أن يؤدي تدفق الأموال ذاتها من خلال المصارف إلى وجود الودائع لأجل وعند الطلب وزيادة قدرة المصارف على الإقراض وزيادة شبه النقد وزيادة الأثر المضاعف حيث تؤدي الودائع إلى زيادة القروض و تؤدي زيادة القروض إلى زيادة الودائع وبشكل عام إلى زيادة السيولة. وفي هذا الإطار يؤدي تدفق الأموال الخاصة إلى تزويد السوق بالأموال ولكن من دون كفاءة. ويؤدي التدفق غير الرسمي إلى حرمان النظام الاقتصادي من مكاسب الأثر المضاعف وكفاءة السوق.

هناك مصدر هام للتمويل هو الاقتراض التجاري الخارجي. و بالرغم من أن هذا الأمر غير مسموح به قانوناً إلا أن بعض المستثمرين يلجأون إليه عندما تكون الفائدة منخفضة ولكن التعرض للتغيرات السلبية في سعر الصرف و ارد بقوة ومع ذلك فإن قدرة تكاليف الاقتراض الخارجي على اجتذاب المستثمرين تبقى مستمرة نظراً للارتفاع الكبير في معدل الفوائد في السوق غير الرسمية.

يؤدي التمويل غير الرسمي للمشاريع إلى وضع تصبح فيه المشاريع ذات العائد المادي المرتفع جداً وحدها القادرة على اجتياز الامتحان. ونتيجة لذلك تهمل الكثير من المشاريع ذات العوائد الجيدة بالمقاييس العادية مما يعيق النمو الاقتصادي. كما أن هذا يؤثر على التوسع والتحديث الضروريين لاكتساب المنافسة في الأسواق العالمية. وتجبر عدم القدرة التنافسية المصنعين على الاكتفاء بالأسواق المحلية مما يفرض الضغوط على الحكومة لحماية المنتج المحلي نتيجة عدم كفاءته و ضعف نوعيته.

5-15 السياسات الزراعية والنظام الريفي المالي

أ- المدخرات

كانت المدخرات تسمى "النصف المنسي من التمويل الزراعي" حيث أن الخدمات المالية الزراعية غالباً ما تقتصر على تقديم القروض متجاهلة الخدمات الأخرى مثل الادخار والميزانية الأسرية و التأمين.

بما أن معدل الفائدة على المدخرات بقي ثابتاً لفترة طويلة من الزمن فقد تباينت قدرته على اجتذاب المدخرات بناء على معدل التضخم وتكاليف فرصة رأس المال البديلة. وتظهر الصورة التالية: من تطبيق معامل الانكماش على تغيير الرقم القياسي لأسعار الفرق من معدل الفائدة البالغ 8%. تزداد المدخرات عندما تتحسن معدلات الفائدة "الحقيقية" و تتحسن بشكل أفضل عندما تكون تلك المعدلات إيجابية. و قد وصلت المدخرات في عام 1999 إلى حوالي 66391 مليون ل.س و ازدادت منذ ذلك الوقت بما يزيد على أربعة أضعاف. كما أن تكاليف فرص رأس المال البديلة في الأسواق غير الرسمية ليست كبيرة بحيث تغطي على انعكاسات تحسين معدلات العائد في السوق الرسمية. بالرغم من أن أسعار الفائدة في القطاع الخاص تتراوح بين 24% و 36% فإن الحصول على الفرص المناسبة ضعيف و ذلك نظراً لعدم وجود السيولة الكافية في تلك الأسواق و عدم تنظيمها بشكل جيد هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الخطورة في مثل تلك الاستثمارات مقارنة بالاحتفاظ بالمدخرات في مؤسسة تحظى بمساندة الحكومة.

الجدول 12-15 الفائدة الحقيقية على ودائع الادخار ونمو المدخرات

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
184	188	189	185	170	154	
%2.1-	% 0.5-	%2.2	%8.8	%10.4	-	
%10.1+	%8.5 +	%+5.8	%- 0.8	%- 2.4	-	%8-
278437	228675	204041	179003	159535	141719	+ +) (.) (
49762	24634	25038	19468	17816	-	()

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى إعاقة تجميع المدخرات مثل: عدم تمتع المصارف بحرية وضع خطط الادخار المختلفة و منح العوائد المناسبة لتغطية مختلف أنواع الدخول و عادات الادخار.

بما أن أسعار الفائدة و مزايا الادخار الأخرى متماثلة في جميع المصارف فليس هناك ما يخلق مناخاً من المنافسة بين المصارف لاجتذاب المدخرين. وبما أنه لا يمكن للإدارة أن تغير معدلات الإقراض فليس هناك طريقة تسمح للمصارف بالتميز بين العملاء الجيدين ذوي الودائع الكبيرة والذين يقومون بتسديد ديونهم في المواعيد المحددة وبين المقترضين لمرة واحدة. وبما أن المصرف الزراعي التعاوني يتمكن من الحصول على الأموال اللازمة من خلال إعادة الحسم أو إعادة التمويل فليس هناك أي دافع لزيادة المدخرات و الودائع. وبما أن المصرف الزراعي التعاوني يتمكن من إعادة حسم سندات لدى المصرف المركزي بفائدة قدرها 2.5% فهو غير مضطر لتشجيع المدخرات التي تكلفه 8% فكلما ازداد حجم الادخار كلما ازدادت خسارة المصرف الزراعي التعاوني.

ازداد الطلب على الأموال بنسبة 3.2 ضعفاً و على القروض للقطاعات الأخرى غير القطاع العام بشكل أكبر من زيادة الطلب على القروض في القطاع العام وذلك نتيجة لتعديلات السياسات. ومع ذلك فلا يزال القطاع العام يسيطر على سوق رأس المال مع أن حصته من سوق رأس المال انخفضت من 74.72% إلى 70.46% وكذلك الأمر بالقيمة المطلقة حيث لا يزال القطاع العام يستهلك نسبة كبيرة من الموارد المتاحة.

ب- الحاجة إلى توسيع القطاع المالي

لم تحرز المجالات التي منحها المصرف الزراعي الأولوية في الاقتراض نجاحاً كبيراً حيث انخفضت القروض الممنوحة للري في 1999 إلى أكثر بقليل من ثلث ما كانت عليه في عام 1990. ونزلت حصة البيوت البلاستيكية التي تعتبر الدعامة الأساسية للنوعية الجيدة والتكاليف المنافسة في التصدير من 3.1 مليون ل.س إلى 475 مليون ل.س في عام 1999. و انخفضت حصة هذه القروض المستخدمة لأغراض محددة من 20% من إجمالي القروض إلى 12% في عام 1999 كما انخفضت القيم المطلقة لتلك القروض من 1695 مليون ل.س إلى 1271 مليون ل.س.

الجدول 13-15 قروض الأغراض الزراعية ذات الأولوية

1999	1998	1996	1995	1990	
513	531	1076	1292	1329	
475	510	742	865	301	
283	368	414	423	65	
1271	1409	2232	2580	1695	
10222	12599	15060	15440	8607	
12	11	15	17	20	

ازدادت القروض المقدمة من المصرف الصناعي للصناعات الغذائية من 298 مليون ليرة سورية في عام 1990 إلى 976 مليوناً في عام 1999 مسجلة نمواً بنسبة 3.3 ضعفاً. وازدادت حصة هذا القطاع من 20% في عام 1990 إلى 39% في عام 1999 من إجمالي القروض المقدمة من قبل المصرف الصناعي.

استجابت الزراعة السورية بشكل جيد للزيادة السكانية التي كان معدلها يتجاوز 3% سنوياً حتى الثمانينات وبقي قريباً من تلك النسبة فيما بعد وذلك بتقديم كميات كافية من السرعات الحرارية. وقد ازداد إنتاج القمح من 1.2 مليون طن في عام 1991 إلى 2.5 مليون طن في عام 1998 (أي أنه حقق زيادة بنسبة 101%) بغض النظر عن الانخفاض الحاد الذي حدث في عام 1999 بسبب موجة الجفاف. وكذلك الأمر بالنسبة للقمح البعلي والشعير والعدس والحمص والمنتجات الغذائية الرئيسية التي حققت زيادات خلال نفس الفترة بالنسب التالية: 46% - 67% (ولكن في عام 1996 الذي جاء بعده التراجع) - 213% - 216% على التوالي مما يظهر أداءً جيداً جداً بشكل عام. وتبين أرقام القروض المقدمة حسب المحاصيل⁹⁰ أن نسبة 71% من القروض العينية كانت من حصة القمح و19% للقطن. أما المحاصيل المتبقية الأخرى فقد حصلت على 10% فقط من القروض. ويشير هذا إلى ضيق قاعدة نظام القروض الزراعية. ويتمشى هذا مع اتجاه زيادة متوسط الحجم للقروض بنسبة 32% في السنوات القليلة الماضية مما يبين أن نظام القروض الرسمية يحمل إمكانات كبيرة في الوصول إلى المحاصيل الأخرى وللمزارعين الصغار من أجل زيادة الإنتاجية العامة.

ج- حول الاستراتيجية المستقبلية

إن القضايا المتعلقة بتعديل الإجراءات المؤسسية والسياسات الخاصة بالتمويل الريفي أكثر أهمية مما تبدو عليه وذلك نظراً لانعكاساتها الكبيرة المحتملة على توفير الحوافز اللازمة لتطوير الفعاليات الصغيرة والمتوسطة وتوفير إمكانات كبيرة أمام نشاطات توليد الدخل خارج المزرعة. وتؤدي فرص توفير الدخل الجديدة إلى تعديل الانعكاسات السلبية قصيرة المدى للتغيرات الهيكلية التي ترافق عملية التعديل.

يجب أن يتم تحسين قدرة المزارعين على الاحتفاظ بإنتاجهم من خلال مؤسسات التمويل الصغرى وذلك عن طريق توفير المستودعات وإمكانات إعادة التمويل وتقديم السلف مقابل الحبوب المخزنة. كما تقع وحدات التخزين المبرد وورشات التوضيب ضمن نطاق عمل المصرف الزراعي ويمكن للمصرف أن يعزز موقعه في قلب مواقع الإنتاج وتحقيق الأرباح من الإقراض لهذه الفعاليات. كما يجب على المصرف التخلص من عملية تقديم القروض

⁹⁰ الجدول 128 في المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1999.

بالتجزئة وتقديمها بالجملة و ذلك من خلال الجمعيات التعاونية والمصارف الصغيرة الخاصة ومجموعات التمويل الصغرى في المواقع النائية التي يمكنها أن تخلق علاقات أقرب مع المجتمعات المحلية بحيث تتمكن من العمل بتكاليف أقل وتقديم خدمات أفضل وتحقيق معدل تحصيل أعلى. ومع مرور الوقت يمكن أن يصبح المصرف الزراعي التعاوني مصرف المصارف الزراعية. كما أنه من بين العوامل الضرورية لزيادة قدرة المزارعين على الاقتراض بين المزارعين وإفساح المجال أمام نمو النظام المالي الزراعي الاستثمار في المجال التكنولوجي والإرشادي وخلق الثقة بالسوق وإنشاء البنية التحتية في مجال مابعد الحصاد. كما أن هناك حاجة ملحة للإشراف على المزارعين الذين يعانون من ضعف في النواحي الفنية من خلال الإرشاد الفعال وخطة التأمين على المحاصيل أو ضمان القروض وتطبيق آلية تحصيل صارمة يرافقها تقديم الحوافز للمزارعين الذين يقومون بالتسديد بشكل منتظم.

المختصرات والمصطلحات الخاصة

قائمة المختصرات

اتفاقية الشراكة (الفصل 2)	AA
المصرف الزراعي التعاوني (الفصول 1 - 3 - 14 - 15)	ACB
منطقة التجارة العربية الحرة (الفصل 2)	AFTA
التكلفة والشحن (الفصل 4)	C&F
السياسات الزراعية المشتركة (الفصل 2)	CAP
المكتب المركزي للإحصاء (الفصلان 1 - 10)	CBS
مصرف سورية المركزي (الفصلان 1 - 14)	CeBS
التكلفة - التأمين - الشحن (الفصول 4 - 5 - 9)	CIF
مؤسسة تسويق القطن (الفصل 6)	CMO
الرمز المشترك (الفصل 2)	CN
المصرف التجاري السوري (الفصلان 1 - 14)	CoBS
رقم المستهلك القياسي (الفصل 1)	CPI
ثنائي فوسفات الأمونيوم (الفصل 14)	DAP
الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	ESCWA
سعر الصرف (الفصل 4)	ER
المجموعة الأوروبية (الفصول 1 - 2 - 3 - 13)	EU
قاعدة البيانات المشتركة للبيانات الإحصائية (الفصل 2)	FAOSTAT
الاستثمار الخارجي المباشر (الفصل 2)	FDI
حر على سطح الباخرة (الفصلان 4 - 9)	FOB
الاتحاد السوفييتي السابق (الفصل 8)	FSU
منطقة التجارة الحرة (الفصل 2)	FTA
الناتج الزراعي الإجمالي (الفصلان 1 - 3)	GAO
الغات (الفصول 1 - 2 - 3)	GATT
الشركة العامة للمخابز (الفصل 6)	GCB
الشركة العامة للمطاحن (الفصل 6)	GCM
إجمالي الناتج المحلي (الفصلان 2 - 10)	GDP
المؤسسة العامة الاستهلاكية (الفصل 6)	GEC
المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (الفصلان 6 - 10)	GECPT
المؤسسة العامة للحوم (الفصل 9)	GEM
المؤسسة العامة للصوامع ومطاحن الأعلاف وبذور النباتات (الفصل 6)	GESILOS
مؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد المواد الكيماوية والمواد الغذائية (جيزا)	GEZA
المؤسسة العامة للأسمدة (الفصل 14)	GFC
مؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد المواد الكيماوية والمواد الغذائية (الفصول 3 - 6 - 10 - 14)	GFTOCF

الاتحاد العام للفلاحين (الفصل 14)	GFU
التقييم العالمي لتدهور التربة بسبب الاستخدام البشري (الفصل 5)	GLASOD
المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان (الفصلان 1 - 10)	GOCGM
المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (الفصل 1)	GOCTP
المؤسسة العامة لاستثمار وتطوير حوض الفرات (الفصل 11)	GOEDEB
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية (الفصل 10)	GOFI
المؤسسة العامة للخضار والفواكه (الفصل 10)	GOFV
المؤسسة العامة للدواجن (الفصل 10)	GOP
المؤسسة العامة للسكر (الفصل 6)	GOS
المؤسسة العامة لإكثار البذار (الفصل 14)	GOSM
تقديرات دعم الخدمات العامة (الفصل 3)	GSSE
تحليل مخاطر نقاط المراقبة الحساسة (الفصل 7)	HACCP
استبيان ميزانية الأسرة (الفصل 1)	HBS
المصرف الصناعي (الفصل 14)	IB
المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (الفصل 14)	ICARDA
مصرف التنمية الصناعية (الفصل 1)	IDB
صندوق النقد الدولي (الفصلان 1 - 2)	IMF
المعهد الوطني للاقتصاد الزراعي في إيطاليا (الفصل 7)	INEA
المجلس الدولي لزيت الزيتون (الفصل 7)	IOOC
معهد خدمات تسويق الأغذية الزراعية في إيطاليا (الفصل 7)	ISMEA
المنظمة الدولية للمقاييس (الفصل 7)	ISO
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (الفصول 1 - 6 - 10 - 12)	MAAR
دول حوض البحر الأبيض المتوسط (الفصل 2)	MCs
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (الفصلان 1 - 10)	MEFT
الدول الأولى بالرعاية (الفصل 2)	MFN
دعم أسعار السوق (الفصل 1)	MPS
وزارة التموين والتجارة الداخلية (الفصل 10)	MSIT
الحسابات القومية (الفصل 1)	NA
الحصة الوطنية المضمونة (الفصل 7)	NGR
معاملات الحماية الإسمية (الفصل 3)	NPC
القيود غير الجمركية (الفصل 3)	NTB
التشغيل والصيانة (الفصل 13)	O&M
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الفصل 3)	OECD
مصرف التسليف الشعبي (الفصلان 1 - 14)	PCB
صندوق الدين العام (الفصلين 1 - 14)	PDF
مكتب توفير صندوق البريد (الفصل 1)	POSF
تقديرات دعم المنتج (الفصل 3)	PSE
الصندوق المعدل للأسعار (الفصلان 1 - 2)	PSF
السير التقضيي الفعال (الفصل 7)	PTA
اتحاد الفلاحين (الفصل 12)	PU
البحوث والتنمية (الفصل 10)	R&D

الميزة النسبية الظاهرية (الفصل 2)	RCA
المصرف العقاري (الفصلان 1 - 14)	REB
قواعد المنشأ (الفصل 2)	ROO
المجلس الزراعي الأعلى (الفصول 16 - 10 - 14)	SAC
مركز الأعمال السوري الأوروبي (الفصلان 2 - 7)	SEBC
ليرة سورية (الفصل 3)	SP
مؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد المواد الكيماوية والمواد الغذائية	TAFCO
الحصة الجمركية (الفصل 2)	TRQ
تقدير الدعم الإجمالي (الفصل 3)	TSE
ثلاثي سوبر فوسفات (الفصل 14)	TSP
وزارة الزراعة الأمريكية (الفصل 3)	USDA
منظمة التجارة العالمية (الفصول 1 - 2 - 3 - 13)	WTO

فهرس المصطلحات الخاصة

أراضي السلطة (من العهد العثماني) (الفصل 12)	الأراضي الأميرية
المناطق الرعوية الصحراوية وشبه الصحراوية (الفصل 12)	البادية
متعاقد ومنظم عمال (الفصل 12)	شاويش
ثنائي فوسفات الأمونيوم الحاوي على 18% من الأزوت و 46% من P2O5 (الفصل 14)	DAP
مصطلح قانوني مواز لمرسوم (الفصل 12)	قرار
مقياس مساحة يعادل 10/1 من الهكتار (الفصلين 10 – 12)	دونم
مزارع (الفصل 12)	فلاح
(تحليل مخاطر نقاط المراقبة الحساسة) نظام للمنتجين والتالي لفحص أية مرحلة من كامل مراحل العملية الغذائية ابتداءً من شراء المستلزمات وحتى تخزين المنتج وبيعها لتجنب المخاطر الغذائية الصحية على المستهلكين. وهو أداة ترتبط بنظام الإيزو وطرائقه (الفصل 7)	HACCP
مجموعة من الحقوق الجماعية للرعي في البادية (الفصل 5)	الحمى
(المنظمة الدولية للمقاييس) مجموعة من المقاييس المتعلقة بنظم ضمان النوعية. تشير المقاييس إلى الإطار التنظيمي والمنتجين والعمليات والموارد لضمان إدارة النوعية ورضى المستهلكين (الفصل 7)	ISO
البوتاسيوم (الفصل 14)	K
اللبن (الفصل 10)	Laban
اللبن المكثف (الفصل 10)	Labne
منطقة تضم مجموعة من النواحي (الفصل 12)	Mantika
محافظة تضم مجموعة من المناطق (الفصلين 10 – 12)	Muhafaza
(ربع) نظام لدفع أجور العمالة بشكل عيني من خلال حصة من المحصول (الفصل 12)	مرابعة
المزارع الذي يحصل على حصة الربع من المحصول (نظام قديم) (الفصل 12)	مربع
مقاول / مستثمر في الزراعة (الفصل 12)	Mustathmer
الأزوت (الفصل 14)	N
الوحدة الإدارية الأساسية التي تضم مجموعة من القرى (الفصل 12)	ناحية
(الحصة الوطنية المضمونة) معدلات مالية من خلال السياسات الزراعية الاجتماعية – تدخل حكومي يضمن بيع حد أقصى من المنتجات لكل دولة عضو. يتم تزويد المنتجين مابين إنتاج سنة ما والسنة التي تليها (الفصل 7)	NGR
فوسفور (الفصل 14)	P
(السير التفضيلي الفعال) يمثل قدرة المؤسسات في المجموعة الأوروبية	PTA

على استيراد المنتجات التي تتجاوز الحصة المسموح بها سنوياً ولكن لأغراض التصنيع فقط وإعادة التصدير إلى أسواق خارج المجموعة الأوروبية. قانون المفوضية الأوروبية رقم 92/2913 يعرفها على أنها "المرور التصنيعي الداخلي" (الفصل 7)

(مركز الأعمال السوري الأوروبي) مكاتب في دمشق وحلب - سورية (الفصلان 2 - 7)

SEBC

تحويل القيود غير الجمركية إلى معادلات جمركية. تم في جولة أوروغواي تحويل وتحديد جميع القيود غير الجمركية على الزراعة إلى قيود جمركية

التحويل إلى
تعريف جمركية

(معدل الحصة الجمركية) حصة ذات تعريف جمركية منخفضة. إجراء يخضع بموجبه المنتج للتعريف الجمركية ولكن بكمية معنية "الحصة" وهي تقبل بموجب تعريف أقل و في بعض الأحيان بدون تعريف وتطبق الحصص الجمركية بشكل رئيسي على التجارة الزراعية ويمكن أن تكون موسمية (الفصل 2)

TRQ

(ثلاثي سوبر الفوسفات) يحتوي على 46% من P2O5 (الفصل 14)
سماد يحتوي على 46% من الأزوت (الفصل 14)
القانون التقليدي (الفصل 12)
هبة دينية (الفصل 12)

TSP
اليوريا
العرف
الوقف

حول المؤلفين

أليساندرو كورسي

أليساندرو كورسي هو أستاذ مساعد في الاقتصاد الزراعي في كلية الاقتصاد في جامعة تورين (إيطاليا) وهو يحمل شهادة ماجستير في الاقتصاد من CSREAM (نابولي - إيطاليا). وتضم اهتماماته البحثية قضايا التنمية الريفية وعلى وجه الخصوص سلوك الأسر المزرعية والعمالة الزراعية ومشاركة العمالة خارج المزرعة. وقد تم نشر أبحاثه حول هذه المواضيع في *المجلة الأوروبية للاقتصاديات الزراعية - الاقتصاديات التطبيقية - كراسات الاقتصاد والاجتماع الريفيين - Rivista di Economia Agraria* - مجلة الاقتصاد الزراعي - قضايا زراعية. كما قام بنشر ما يزيد على 50 مقالة علمية وكتاب وملخص. وهو يعمل كخبير لدى المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والجهات الإدارية الإقليمية الإيطالية.

غاري كومينز

كان غاري كومينز عند تنفيذ الدراسة يعمل كباحث رئيسي في استشارات متعددة النظم وهو يتمتع بخبرة واسعة في تطوير الأعمال والتعديل المؤسسي في الزراعة والتصنيع والصناعات الغذائية. وهو عالم زراعي من ملبورن (أستراليا) متخصص في التنمية الريفية والإنتاج الحيواني والأعمال الزراعية. وقد عمل قبل سورية في العديد من الدول الأفريقية وجميع الدول الرئيسية في آسيا تقريباً.

غاريت إدواردز جونز

غاريت إدواردز جونز هو أستاذ في الزراعة واستخدامات الأراضي في جامعة ويلز - بانغور وقد تدرّب بشكل أساسي في مجال العلوم الحيوية (جامعة مانشستر - 1984) وحصل على شهادة الدكتوراه في علم البيئة (الكلية الإمبراطورية - 1988). وهو يهتم بشكل أكبر بالعلوم التطبيقية بدلاً من العلوم البحتة. وقد قادته الأعمال المتنوعة إلى العمل في مجال النماذج على الكمبيوتر وإدارة الحشرات والاقتصاد الزراعي. وتشمل أعماله البحثية الحالية جميع هذه الاهتمامات وتطور حول العلاقة بين المجتمع والبيئة وخاصةً نفسية صنع القرار لدى المزارعين - الروابط بين صحة المزارعين والبيئة - اقتصاديات الأصناف - التغيرات المناخية - الروابط بين الزراعة والحماية وسياسات التنمية الريفية. وقد نشر ما يزيد على 80 مقالة بما فيها كتاب *الاقتصاديات البيئية: مدخل* (مع ب ديفيس وإس حسين). وقد عمل مع منظمة

الأغذية والزراعة وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط لمدة تزيد على 10 سنوات، كما أنه يعمل كخبير للاتحاد الأوروبي ويونيليفر ومؤسسات صناعة المبيدات الحشرية والحماية. وهو يعمل حالياً كمستشار للحكومة البريطانية حول قوانين المبيدات الحشرية ويحافظ على خبرته العملية من خلال عمله كمدير لمزرعة أغنام الجامعة ويعمل أيضاً في المزرعة الصغيرة التي يمتلكها.

شيرو فيوريللو

شيرو فيوريللو هو رئيس المستشارين الفنيين لمشروع منظمة الأغذية والزراعة GCP/SYT/006/ITA. وهو يحمل شهادة دكتوراه في السياسات الزراعية (MURST – إيطاليا) وشهادة ماجستير في التنمية الاقتصادية (نوتغهام – المملكة المتحدة) والاقتصاد الزراعي (CSREAM – إيطاليا). وقد أمضى مايزيد على الخمس سنوات في سورية من خلال عمله كخبير اقتصاد زراعي ومدير للمشروع حيث شارك بشكل فعال في التدريب وتحليل السياسات وفعاليات البناء المؤسسي الهادفة إلى إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية. وفي السابق كان محاضراً جامعياً في الاقتصاد والاقتصاد الزراعي في موزامبيق وخبير أبحاث في التجارة الزراعية والتنمية مع التركيز على تحول الزراعة في أوروبا الشرقية باتجاه السوق.

ناديا فورني

ناديا فورني هي باحثة اجتماعية – اقتصادية أمضت القسم الأكبر من حياتها العملية مع منظمة الأغذية والزراعة حيث تعاملت مع مختلف قضايا التنمية الريفية في العالم النامي. وقد ركزت بشكل أساسي على المشكلات المتعلقة بمن ليست لديهم أية حيازات وعلى المناطق الريفية ونظم الملكية العامة. ومن آخر أعمالها المنشورة مساهمتها في "الفقر والتحول إلى اقتصاد السوق في منغوليا" المحرر: ك. غريفن. الناشر: ماكملان – لندن 1995 و في إصلاح الأراضي الذي نشرته المنظمة كانت مساهمتها هي: "الرعاة والملكية العامة في تطور: مثال من وسط إيطاليا" 2/2000. وهي تعمل حالياً كمزارعة في وسط إيطاليا وخبيرة حرة تركز بشكل خاص على منطقة الشرق الأدنى وأوروبا الشرقية.

خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه

خوسيه ماريا غارسيا ألفاريس كوكه أستاذ في الاقتصاد والسياسات الزراعية في جامعة فالنسيا UPV. وهو يقوم بتنفيذ الأبحاث حول انعكاسات السياسات الاقتصادية على القطاع الزراعي والنماذج الاقتصادية للأسواق الزراعية والتجارة الدولية وتوزيع الموارد والتنمية الريفية. كان يعمل كباحث زائر لمعهد أبحاث السياسات الغذائية الدولية (واشنطن العاصمة – 1991)، وطوال الخمسة عشر عاماً الماضية عمل في تنفيذ عدد من المشاريع البحثية ودورات مابعد التخرج لمنظمات دولية تعمل في مجال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية. عمل في الفترة 1993-94 رئيساً لمجموعة الخضار والفواكه في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. وهو يعمل كخبير وباحث مع المؤسسات الأوروبية (المفوضية والبرلمان) ومنظمة الأغذية والزراعة (أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى و CIHEAM ووزارة الزراعة في

بولندا وتحالف بلدان الانديز والمؤسسات الإسبانية والأمريكية اللاتينية والدولية الأخرى. كما أنه يعمل منذ عام 2000 كرئيس لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة فالنسيا ومنذ عام 2001 كرئيس للجمعية الإسبانية للاقتصاديين الزراعيين.

هكتور ماليتا

تلقى هكتور ماليتا تعليمه في الجامعة الكاثوليكية في بوينس آيريس (الأرجنتين) و في جامعة بولونيا (إيطاليا) وعمل كخبير لمنظمة الأغذية والزراعة حول السياسات الزراعية منذ عام 1983 كما قدم الاستشارات للمؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأمريكي الداخلي. وهو أستاذ في كلية الخريجين للعلاقات الدولية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة سلفادور في بوينس آيريس – الأرجنتين. كما أنه مدرس في برنامج FODEPAL التدريبي على السياسات الزراعية والأمن الغذائي المنفذ من قبل المنظمة. وفي الفترة 2002-2003 عمل مع المنظمة كمستشار رفيع المستوى حول الأمن الغذائي في أفغانستان.

إيفان مالفولتي

يعمل الأستاذ إيفان مالفولتي في كلية العلوم الزراعية في فلورنسا (إيطاليا) كأستاذ في اقتصاديات الأسواق الزراعية والأعمال الزراعية. كما أنه ينفذ الأعمال التدريسية في جامعة سوماليلاند ابتداءً من عام 1980. وتتراوح اهتماماته البحثية من الهياكل والعناصر والسلوكيات في نظم الأعمال الزراعية وحتى أسواق المنتجات وكذلك في مجال الاستثمارات الزراعية والإدارة الاستراتيجية والتسويق والتحديث المؤسسي والفني في الزراعة وأساس صنع القرار في الأسر الزراعية وغيرها. وقد قام بنشر المقالات حول هذه المواضيع في العديد من المناسبات من بينها: *المسألة الزراعية - وفي المؤتمرات العلمية (EAAE في بارما 1997 والندوة SIDEA 1995 وندوة EAAE في بارما 1997 والندوة الخامسة لـ IFSA الأوروبية وغيرها)*. وتمتد خبرته العملية من الناحية الجغرافية إلى العديد من الدول في شمال وجنوب المتوسط وكذلك إلى ألمانيا والأرجنتين.

إن إس بارتاساراتي

عمل إن إس بارتاساراتي في الزراعة في الهند لمدة تزيد على 30 عاماً حيث تنبأ مناصب إدارية رفيعة في القطاع الخاص لتصنيع المستلزمات الزراعية. كما تشمل خبرته الصناعية السكر والحلويات والسيراميك والفولاذ والملبوسات الجلدية. وهو يعمل كخبير إداري ويقدم استشارات لشركات أعمال كبيرة في الهند. وقد قام بتقديم أوراق العمل في ندوات دولية وحول العديد من النواحي المتعلقة بالسياسات الزراعية والتسويق والقضايا ذات العلاقة. كما عمل مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي كخبير لتنفيذ دراسات في آسيا وأفريقيا والإمارات العربية المتحدة وسورية. وبالإضافة إلى الأبحاث حول سياسات المستلزمات والمؤسسات وسياسات التمويل الريفي ومؤسساته في سورية والتي يتضمنها هذا التقرير فإن دراساته تغطي عدداً من المواضيع مثل: برنامج خصخصة صناعة الأسمدة في إثيوبيا – قيادة فريق عمل دولي لصياغة المقترح الاستثماري لتطوير بذور فول الصويا في إندونيسيا و سياسات المستلزمات والمنتجات والمؤسسات في تنزانيا و صناعة الأغذية الزراعية في الإمارات العربية المتحدة ومراجعة سياسات الدولة لحماية المياه و البنية التحتية

لمابعد القطاف وتحديد الطرق المحتملة لاستثمارات القطاع الخاص في الأراضي الجديدة في مصر وتدفق الإنتاج الزراعي والمقترحات الاستثمارية لإنشاء الأسواق الزراعية في الصين وغيرها. ويحمل بارتاسارتي شهادة الماجستير في الاقتصاد وقد عمل بشكل ناجح في إعداد برامج إعادة الهيكلة المؤسسية والمالية في القطاع الخاص في الهند.

دانييل راما

يعمل دانييل راما كأستاذ مشارك في التسويق الزراعي والغذائي والسياسات الزراعية في كلية الاقتصاد الزراعي والغذائي في الجامعة الكاثوليكية في لايباسينزا (إيطاليا). وبعد حصوله على شهادة الزراعة حصل على الماجستير في علوم الأعمال الزراعية من CIHEAM – مونبيليه (فرنسا). وتتضمن اهتماماته البحثية التحليل الكمي المطبق على الأسواق الزراعية والتنظيم والنواحي الاستراتيجية لنظم الأغذية الزراعية والسياسات الزراعية والآليات المؤسسية لضبط نظام الأغذية الزراعية. وقد قام بنشر 10 كتب وأكثر من 50 مقالا في المجالات العلمية الإيطالية والعالمية. وعمل كخبير للحكومة الإيطالية والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة.

خوان أنطونيو ساغاردوي

تخرج خوان أنطونيو ساغاردوي في عام 1966 كمهندس ري من جامعة البوليتكنيك في مدريد. وعمل أولاً في إسبانيا و فنزويلا كمهندس تصميم ري. وفي عام 1970 دخل منظمة الأغذية والزراعة كعنصر من عناصر العمل الفني حيث خدم فيها لمدة 29 عاماً في مجالات ومناصب متعددة. وخلال السنوات العشر الماضية كان مسؤولاً عن وحدة إدارة المياه في المنظمة. وخلال الفترة الواقعة بين 1989-1990 عمل في المفوضية الأوروبية كإداري فني رفيع المستوى مسؤول عن تطوير برنامج الاتحاد الأوروبي في تايلاند وبنغلاديش. وعمل بشكل مكثف في أكثر من 40 دولة في أمريكا اللاتينية وآسيا و الشرق الأدنى كجزء من مسؤولياته في المنظمة. وتضم مجالات خبرته الأساسية : إدارة الموارد المائية – تشغيل وصيانة نظم الري – تحديد المشاريع – إعداد وتقييم المشاريع للمؤسسات الدولية (البنك الدولي – المفوضية الأوروبية – منظمة الأغذية والزراعة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) – إدارة نظم الري – تصميم وتقييم نظم الري المفتوحة أو المغلقة. كما أنه يتمتع بخبرة واسعة في البرامج الهادفة إلى نقل مسؤوليات إدارة الري إلى منظمات مستخدمي المياه. وأثناء عمله في سورية كان خبيراً دولياً مستقلاً يتابع العمل في العديد من المنظمات الدولية.

ألكسندر ساريس

يعمل ألكسندر ساريس كأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة أثينا في اليونان منذ عام 1982. وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (الولايات المتحدة الأمريكية) ودرس في كلية الاقتصاد الزراعي واقتصاد الموارد في جامعة كاليفورنيا في بيكرلي (الولايات المتحدة الأمريكية). وكان رئيس مركز التخطيط والأبحاث الاقتصادية في أثينا كما قدم استشارات كثيرة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمات الأخرى. كما ترأس أو شارك في بعثات تنمية في العديد من الدول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. ونشر 11 كتاباً وملخصاً وما يزيد على 50 مقالة علمية. وتتركز اهتماماته المتخصصة والبحثية في التنمية الزراعية والسياسات الغذائية والتجارة الدولية التطبيقية وتوزيع الدخل وتحليل الفقر والهجرة الدولية وإدارة مخاطر السلع.

كونسويلو فاريلو أورتيجا

تعمل كونسويلو فاريلو أورتيجا أستاذة في الاقتصاد الزراعي في جامعة البوليتكنيك في مدريد بإسبانيا وهي تعمل حالياً في بحث في شبكات عمل إسبانية وأوروبية وعالمية في مجالات السياسات الزراعية والبيئة والموارد الطبيعية (المياه والأراضي) والمؤسسات. كما أنها تتعاون مع المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة - البنك الدولي - مصرف التنمية الأمريكي الداخلي). وهي تعمل بشكل مباشر في تحليل سياسات الري والسياسات المائية في عدد من الدول النامية (جامايكا - سورية - المكسيك - جورجيا - لبنان). وقد عملت في شبكات أبحاث المجموعة الأوروبية كمنسقة علمية لفريق الأبحاث الإسباني في عدد من مشاريع المجموعة الأوروبية المتعلقة بالتحليل المتكامل للسياسات الزراعية والبيئية في المجموعة الأوروبية وتطوير أدوات السياسات الزراعية الجديدة وإنشاء قاعدة المعلومات حول الموارد المائية في حوض المتوسط. وقد كتبت عدداً كبيراً من المقالات العلمية والمطبوعات وهي تشارك في الجمعيات الوطنية والدولية والمؤتمرات المتعلقة بالاقتصاد الزراعي والاقتصاد البيئي واقتصاد الموارد. وهي ممثلة إسبانيا في الجمعية الدولية للاقتصاديين الزراعية وعضو في مجلس تحرير المجلات الإسبانية *Economía Agraria* و *Revista Española de Economía Agraria* و *Recursos Naturales*. وهي حالياً عضو في الهيئة الاستشارية للنظام العالمي والوطني الغذائي في إيفيري لبرنامج التحديات حول المياه والغذاء CGIAR.

جاك فيركيل

جاك فيركيل باحث اقتصادي كمي (مدرسة البوليتكنيك في باريس و مركز تعليم برامج الاقتصاديات في باريس) وقد عمل لفترة طويلة كخبير في مشاريع وبرامج وسياسات التنمية الزراعية وكأحد عناصر فريق العمل في منظمة الأغذية والزراعة حيث عمل في إعداد ودعم المفاوضات في قمة الغذاء العالمي (1996). ويتركز اختصاصه الرئيسي ومطبوعاته في منهجية المشاريع وتحليل ومتابعة السياسات. وقد

تقاعد من منصب مدير قسم تحليل الزراعة والتنمية الاقتصادية في منظمة الأغذية والزراعة في أوائل عام 2001. وهو يتمتع بخبرة عملية كبيرة في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وهو يعمل حالياً كمستشار للمشروع الذي يساعد على تطوير المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

بيتر فير هايم

عندما نفذ بيتر فير هايم الدراسة في سورية كان يعمل كأستاذ مشارك في السياسات الزراعية والاقتصادية في جامعة بون في ألمانيا. وهو يعمل حالياً كباحث رفيع المستوى في مركز أبحاث التنمية في بون وباحث زائر لكلية الاقتصاد في جامعة ماريلاند. وتتركز اهتماماته البحثية في مجال السياسات الزراعية والاقتصاديات الانتقالية واقتصاديات التنمية. وقد عمل كخبير لمفوضية المجموعة الأوروبية (TACIS) وحكومة ألمانيا ومنظمة الأغذية والزراعة في روما والبنك الدولي.

مايكل ويستليك

يحمل مايكل ويستليك شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الرياضي من جامعة برمنغهام. وهو يتمتع بخبرة استشارية كبيرة في دول جنوب الصحراء الأفريقية وشرق المتوسط وجنوب شرق آسيا. عمل لفترة طويلة كمستشار لحكومات سيرري لانكا و كينيا و بلغاريا وناميبيا. كما عمل كخبير اقتصادي رفيع المستوى لمنظمة البن الدولية وحاضر في الاقتصاد والإحصاء. وهو حالياً عضو في اللجنة الاستشارية للصندوق المشترك للسلع. وتتركز مجالات اهتمامه الأساسية في السياسات السعرية وانعكاسات عدم استقرار الأسعار وتسويق وتجارة السلع الزراعية.

المراجع

الدراسات المعدة ضمن مشروع GCP/SYR/006/ITA "المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية"، برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومة الإيطالية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - دمشق - سورية

- كومينز - غ - 2001 - التقرير النهائي حول قطاع الإنتاج الحيواني. أكتوبر/ تشرين الأول 2000. (أساس الفصل 9)
- إدواردز-جونز - غ. 2002 - التقرير النهائي حول السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديل السياسات. يونيو/ حزيران 2002. (الفصل 5)
- فورني - ن - 2001. التقرير النهائي حول نظم استخدامات الأراضي: الخصائص الهيكلية والسياسات. مارس/ آذار 2001. (مقتبس منها في الفصل 11 وأساس الفصل 12)
- غارسيا ألفاريس كوكه - خ.م. 2001 - التقرير النهائي حول الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة. أكتوبر/ تشرين الأول 2001. (الفصل 2)
- مالينا - ه - 2001. التقرير النهائي حول تشجيع الاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية. أكتوبر/ تشرين الأول 2001. (الفصلان 2 و 3)
- ماليفولتي - إ - 1999. التقرير النهائي حول قطاع الزيتون وزيت الزيتون. أغسطس/ آب 1999. (الفصلان 7 و 10)
- بارتاساراتي - إن إس - 2002. التقرير النهائي حول القروض الزراعية. أكتوبر/ تشرين الأول 2001. (الفصل 15)
- بارتاساراتي - إن إس - 2001. التقرير النهائي حول تحرير المستلزمات الزراعية. ديسمبر/ كانون الأول 2000. (الفصل 14)
- راما - د - 2001 - التقرير النهائي حول التسويق والتصنيع الزراعيين. أكتوبر/ تشرين الأول 2001. (الفصل 10)
- ساريس - أ - 2002 - التقرير النهائي حول استراتيجية التنمية الزراعية في سورية. ديسمبر/ كانون الأول 2001. (الفصل 1)
- ساريس - أ - 2002 - التقرير النهائي حول استراتيجية التنمية الزراعية في سورية: الورقة المرجعية بديسمبر/ كانون الأول 2001 - (الفصلان 1 و 13)
- فاريلا أورتيجا - ك - وساغار دوي - خ.أ - 2001 - التقرير النهائي حول استعمالات المياه في الزراعة. أغسطس/ آب 2001. (الفصل 13)

فيرهايم – ب - 2002 - التقرير النهائي حول الضرائب وصافي التحويلات لقطاع
الزراعة ديسمبر/ كانون الأول 2001. (الفصلين 1 و 4)
ويستليك – م – 2001 - التقرير النهائي حول قطاع المحاصيل الاستراتيجية. أبريل/ نيسان
2001. (الفصلان 2 و 6)
ويستليك – م – 2000 - التقرير النهائي حول قطاع الحمضيات. أكتوبر/ تشرين الأول
2000. (الفصلان 2 و 8)

مراجع أخرى

- أبوت - ج - 1993. التسويق الغذائي والزراعي في الدول النامية: قراءات مختارة. CAB. (الفصل 10)
- أبوت - ج - 1970. تسويق الفواكه والخضار. روما - منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- أبوت - ف ، س - 2002. حصص التعريفية الجمركية: هل هي أدوات فاشلة للدخول إلى الأسواق؟ المراجعة الأوروبية للاقتصاد الزراعي. (الفصل 2)
- عادل نور - أ - 2001. آراء سورية حول اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية. أوراق EuroMeSco. 14 ديسمبر / كانون الأول. (الفصل 2)
- عابد - ج.ت - 1998. تحرير التجارة وإصلاح الضرائب في منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 49/98 ، واشنطن العاصمة. (الفصل 2)
- AFMESA - 1999. تطوير التسويق لدى المزارعين الصغار ضمن إطار تحرير التسويق. (تقرير حول ورشة عمل FAO/AFMESA ، هاراري. أكتوبر/ تشرين الأول). (الفصل 10)
- AFMESA - 1995. تحرير تسويق الغذاء - مراجعة نقدية للتجارب حتى الآن. (تقرير لورشة عمل FAO/AFMESA ، لوساكا ، سبتمبر/ أيلول 1995). (الفصل 10)
- عجمية - ه - 2000. ظروف العمل في القطاع الزراعي في سورية. محاضرة مقدمة في 2 أغسطس/ آب 2000 في دمشق. (الفصل 12)
- الهندي - ع - 1998. الزراعة السورية ودورها في الاقتصاد الوطني. (تقرير) ، دمشق. (الفصل 7)
- الجندي - أ ، خضور - ه ، وميره - م - 2000. مراقبة المراعي في البادية السورية. ورقة عمل فنية رقم 4. GCP/SYR/003/ITA. (الفصل 5)
- المدني - عبد الحميد وزملاؤه - 2001. تحرير التجارة الزراعية في سورية ضمن إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومنظمة التجارة العالمية. تقرير بحثي منفذ من قبل الفريق الرابع الذي أشرف عليه الأستاذ فابريزيو دي فيليبس ، GCP/SYR/006/ITA. (الفصل 2)
- أصفري - ف - 1998. واقع معاصر زيت الزيتون في سورية ، (مسودة). حلب - سورية. (الفصل 7)
- برادارغودا - د.ج - 1998. احتياجات تقييم انعكاسات المؤسسات في تحديد نظم تخطيط الري. تقرير بحثي 21. كولومبو ، سيرى لانكا ، معهد إدارة الري الدولي. (الفصل 13)

- بطاطو - ه - 1999. الزراعة في سورية ، المنحدرون من النبلاء الريفيين و سياساتهم. برينسيتون مطبعة جامعة برينسيتون. (الفصل 12)
- بليش - ر - 1996. تدهور المراعي والتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية بين بدو الأردن: نتائج استبيان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 1995. (الفصل 9)
- مكتب الإحصاء - التعداد الزراعي لعام 1994. الجمهورية العربية السورية ، مكتب رئاسة مجلس الوزراء (1999). (الفصل 13)
- كاباليرو - ج.م - 1997. تحسين إنتاج وتصنيع الزيتون في الجمهورية العربية السورية، (تقرير) SYR/92/016/E - روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 7)
- مصرف سورية المركزي (أعداد مختلفة). المجموعة الإحصائية. دمشق. (الفصل 4)
- المكتب المركزي للإحصاء (أعداد مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية. دمشق ، مكتب رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية. (الفصل 10)
- المكتب المركزي للإحصاء (أعداد مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية. (الفصل 4)
- سيباريس - ج - 1999. التجارب العالمية في مجال الإدارة المستدامة للحقوق العامة. معلومات لورشة عمل تم عقدها في جامعة توسشيا ، فيتربو ، إيطاليا ، 1999. غير منشورة. (الفصل 12)
- الهيئة العامة للنباتات. 2000. الشراكة الأوروبية المتوسطية. ديناميكيات التكامل الإقليمي. تقرير لمجموعة عمل اقتصاديات المتوسط والهجرة. باريس. (الفصل 2)
- كولينان - س - 1999. القانون والأسواق. تطوير المناخ القانوني للتسويق الزراعي. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- ديسوس - س ، دلفين - ج ، صفدي - ر - 2001. باتجاه التكامل العربي والأوروبي-المتوسطي، مركز التنمية لمنندى الأبحاث للدول العربية وإيران وتركيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. باريس البنك الدولي ، ندوات مركز التنمية. (الفصل 2)
- دينار - أ ، و سوبرامانيان - أ - 1997. تجارب تسعير المياه. أفاق عالمية. ورقة البنك الدولي الفنية رقم 386. واشنطن ، البنك الدولي. (الفصل 13)
- ديكسي - ج - 1989. تسويق منتجات البستنة - كتيب مرجعي وتدريب لمسؤولي الإرشاد. روما، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- دوغديل - ب.ب ، و غادري - أ.غ - 1999. تجميع وتصنيع الحليب ، تقرير بعثة فنية GCP/SYR/003/ITA. دمشق ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصلين 9 و 10)
- الأمين - ن - 1997. انعكاسات جولة أوروغواي على مفاوضات التجارة متعددة الجهات للسياسات الزراعية في سورية. دراسة معدة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (الفصلان 4 و 9)
- الغنيمي - ر - 1996. التغيرات الأخيرة في الإصلاح الزراعي واستراتيجيات التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى. ورقة معدة لورشة عمل التنمية الريفية الدولية. غودولو ، هنغاريا. (الفصل 12)

- ERM - 1998. خطة العمل البيئية الوطنية للجمهورية العربية السورية. البنك الدولي/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. (الفصل 5)
- ERM - 1998. الأحواض المائية السبعة ضمن خطة العمل البيئية في سورية. البنك الدولي/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. (الفصل 5)
- فاكون - ت - 1997. تحديث مشاريع الري: تحليل أوراق الدول. في منظمة الأغذية والزراعة، تحديث مشاريع الري: التجارب السابقة والبدائل المستقبلية، ص 147-156. (الفصل 13)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - 2002. واقع الغذاء والزراعة 2002 (SOFA 2002). روما. (الفصل 4)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - 1999. برنامج التعاون الفني: تطوير الأعمال الزراعية في الأراضي الجديدة. مصر. (الفصل 10)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - 1997. مسودة استراتيجية آفاق التنمية الزراعية الوطنية حتى عام 2010: سورية. (متابعة قمة الغذاء العالمية). (الفصل 13)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - 1997. الري في منطقة الشرق الأدنى بالأرقام. تقارير المياه رقم- 9. روما. (الفصل 13)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - 1997. تحديث مشاريع الري: التجارب السابقة والبدائل المستقبلية. تقرير المياه 12، مطبوعات FAO/RAP: 22/1997. بانكوك. (الفصل 13)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - 1993. دراسة معاملات الأراضي في تونس. روما. (الفصل 12)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - الإسكوا - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - 1994. كتيب بيانات المزرعة الوطني في الجمهورية العربية السورية. (الفصل 13)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - برنامج الغذاء العالمي - 1999. التقرير الخاص حول المحاصيل وتقييم توفير الغذاء: بعثة إلى الجمهورية العربية السورية. منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 9)
- اتحاد الفلاحين - (أعداد مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية. (الفصل 10)
- فورني - ن - 1999. المؤسسات الريفية، GCP/SYR/003/ITA. دمشق / (الفصل 9)
- مشروع تطوير الأشجار المثمرة. 1990. مشروع الأشجار المثمرة: تقرير تسويق. دمشق. (الفصل 10)
- غارسيا ألفاريس كوكه - خ.م - 2002. التجارة الزراعية وعملية برشلونة. هل التحرير الكامل ممكن؟ المراجعة الأوروبية للاقتصاد الزراعي. (الفصل 2)
- غاريدو - أ، فاريلا أورتيغا - ك، و سومبسي - خ.م - 1997. التداخل بين سياسات تسعير المياه الزراعية وبرامج تحديث أقاليم المياه: سؤال نو إجابات غير متوقعة. ورقة مشتركة معروضة في المؤتمر السنوي التاسع للجمعية الأوروبية للاقتصادي البيئية والموارد، تيلبورغ، هولندا (26-28 يونيو/حزيران 1997). (الفصل 13)

- GCP/SYR/006/ITA - 2001. قاعدة البيانات السورية. دمشق ، التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - إيطاليا. (الفصل 13)
- GCP/SYR/006/ITA - 1999. الدراسة القطرية: واقع الغذاء والزراعة في سورية. دمشق. التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - إيطاليا. (الفصلين 10 و 13)
- هنكل - ل.ي ، مونتيل - ب - 1999. عدم انسجام أسعار الصرف. المفاهيم وإجراءات الدول النامية. مطبعة جامعة أكسفورد. (الفصل 10)
- هوفنغر - ه - (محرر). التحرير الاقتصادي والخصخصة في الدول العربية الاشتراكية الجزائر ومصر و سورية واليمن كأمثلة. (الفصل 9)
- هوفكر - ر.ج ، وويلتسي - ن.ك - 1995. تشريعات حماية المياه الزراعية. هل ستوفر المياه؟! خيارات ، الربع الأخير: 24-28. (الفصل 13)
- عليوه - م ، جبور - ي ، و عبد الجواد - ج. سورية: تدهور التربة الذي يسببه الإنسان. (ورقة معدة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي). (الفصل 5)
- صندوق النقد الدولي - 2000. الجمهورية العربية السورية - التطورات الاقتصادية الأخيرة. تقرير فريق العمل حول مشاورات المادة الرابعة، مديرية الشرق الأدنى ، 3 أغسطس/ آب 2000. (الفصل 2)
- المعهد الوطني للاقتصاد الزراعي - 1998. تقرير حول الزيتون (تقرير زيت الزيتون بناءً على البيانات المعالجة من مصادر (EUROSTAT, ISMIA, IOOC, FAO)، سبتمبر/ أيلول 1998. (الفصل 7)
- المعلومات الزراعية (أعداد مختلفة). الأسعار والأسواق. (الفصل 7)
- صندوق النقد الدولي - 2000. الجمهورية العربية السورية. تقرير فريق عمل ل مشاورات المادة الرابعة لعام 2000. واشنطن العاصمة ، 3 أغسطس/ آب 2000. (الفصل 1)
- صندوق النقد الدولي. 2000. الجمهورية العربية السورية. التطورات الاقتصادية الأخيرة. تقرير عام حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2000. واشنطن العاصمة ، 7 أغسطس/ آب 2000. (الفصل 1)
- المجلس الدولي لزيت الزيتون - 1998. ميزان زيتون المائدة العالمي ، COT/R59/Doc. رقم 2، أيلول 1998. (الفصل 7)
- معهد خدمات تسويق المنتجات الغذائية - 1997. معرض زيت الزيتون. روما. (الفصل 7)
- معهد إدارة المياه الدولي - 2000. العرض والطلب العالميان على المياه: 1995-2025. كتيب. معهد إدارة المياه الدولية. كولومبو ، سيرى لانكا. (الفصل 13)
- جنسن - ه. ت ، روبنسون - س ، و تراب - ب - 2003. مقاييس التوازن العام لانحياز السياسات الزراعية في الدول النامية الخمسين. إيفري ، مناقشة ورقة TMD رقم 105. واشنطن العاصمة. (الفصل 4)
- جبارة - م - 1998. لمحة عن زراعة الزيتون في سورية ، (مسودة). دمشق. (الفصل 7)

- كرايبيج - م ، و الهندي - ع - 1996. الواقع الحالي والمستقبلي لإنتاج زيت الزيتون وتسويقه وتصنيعه في سورية. (تقرير). دمشق. (الفصل 7)
- قيسي - أ ، داوفيد - م ، و دانيل ، و صومي - ج - 2000. تعزيز الروابط بين مستخدمي المياه والبحوث الزراعية ومؤسسات الإرشاد في الجمهورية العربية السورية. مديرية الري واستعمالات المياه وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (الفصل 13)
- قسطنطين - م - 2001. ورقة حول استعمالات المياه للأغراض الزراعية. الجمهورية العربية السورية، مديرية الاستثمار والصيانة، وزارة الري. (الفصل 13)
- لي - در ، باريت - س.د - 2001. المعادلات أو نقاط الاتفاق؟ التكثيف الزراعي والتنمية الاقتصادية والبيئة. والنقورد - المملكة المتحدة ، CABI للطباعة، ص 538. (الفصل 5)
- ليميل - ه - 1998. تخصيص الأراضي: قضايا مفاهيمية وتجريبية وسياساتية في سياسات استخدام المياه. يوليو/تموز 1988. (الفصل 12)
- ليفيرت - و ، صديق - د ، كويمان - ر ، سيروفا - ي ، وميليوخيان - و - 1996. تقديرات دعم المنتجين للزراعة الروسية: تقدير وتفسيرات. المجلة الأمريكية للاقتصاد الزراعي. (3): 798-792. (الفصل 4)
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - 2001. خطة أولية مقترحة حول تنفيذ الاستراتيجية الزراعية في سورية في مجال إدارة الموارد المائية وترشيدها في الزراعة. الجمهورية العربية السورية، مديرية الري واستعمالات المياه ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (الفصل 13)
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - 2001. النتائج الفنية والاقتصادية لمشروع تطوير إدارة مياه الزراعة SYR/90/001 في الجمهورية العربية السورية. الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (الفصل 13)
- ماكلاشي - دون - 1999. السياسات التجارية والسياسات المحلية ضمن إطار الاقتصاد المفتوح - GCP/SYR/006/ITA. (الفصل 9)
- ماليفولتي - إ - 1999. تحسين كفاءة قطاع زيت الزيتون. دراسة معدة للمركز الوطني للسياسات الزراعية ، المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية - مشروع GCP/SYR/006/ITA. دمشق. (الفصلين 2 و 10)
- ماليفولتي - إ - 1998. رؤى و معلومات وتنظيمات حول الأسواق التنافسية ومجالات الأسواق الجديدة لزيت الزيتون البكر الممتاز وقائع ورشة عمل "ملاحم الزراعة المتوسطة"، أفينيون، 1998. (الفصل 7)
- ماليفولتي - إ - 1993. أسواق ونوعية وتكامل وتنظيم وتسويق زيت الزيتون. جامعة جورجوفيلي - فلورنسة، إيطاليا. (الفصل 7)
- ماليفولتي - إ ، و مارشي - ف - 1992. الإنتاج والتسويق: ماهو نوع التكامل اللازم لتجميع زيت الزيتون البكر الممتاز؟ وقائع ورشة العمل العالمية حول "نوعية زيت الزيتون"، فلورنسة، إيطاليا. (الفصل 7)
- مصري - أ - 1994. تصنيف المراعي والموارد العلفية. تقرير استشارة - مشروع GCP/SYR/003/ITA. (الفصل 5)

مصري - أ - 1991. تقليد الحمى كمؤسسة لاستخدامات الأراضي في إدارة المناطق القاحلة: الجمهورية العربية السورية. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 5)

ميليوخينا - و ، كيام - م ، وفيرهايم - ب - 1998. معدلات الحماية الإقليمية للسلع الغذائية في روسيا: آفاق المنتجين والمستهلكين. المراجعة الأوروبية للاقتصاد الزراعي ، 25: 395-411. (الفصل 4)

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - (أعداد مختلفة). المجموعة الإحصائية الزراعية. دمشق ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (الفصل 10)

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - 2000. استراتيجية التصدير في سورية. دمشق. (الفصل 4)

ميره - م.م ، زروق - ت - 1997. استبيان الجمعيات التعاونية. GCP/SYR/003/ITA ، منظمة الأغذية والزراعة - تدمر. (الفصل 5)

نغايدو - ت - 1997. قضايا استخدامات الأراضي وتنمية المراعي في سورية. تقرير للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بعثة تقييم مشروع تنمية مراعي البادية في سورية ، 1997. (الفصل 5)

نصولي - س.م ، و رشيد - م - 1998. تحرير حسابات رأس المال في جنوب حوض المتوسط في: التمويل والتنمية ، العدد 35 رقم 4 (ديسمبر / كانون الأول 1998). (الفصل 10)

نوسيفورا - أ ، وساري - د - 1997. مستويات حماية قطاعات الفواكه والخضار وزيت الزيتون والنبذ في المجموعة الأوروبية. سينا - إيطاليا CIPAS ، جامعة سينا. (الفصل 7)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2002. السياسات الزراعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: المتابعة والتقييم. باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (الفصل 4)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2000. التصنيف الجديد لـ PSEs و CSEs وإجمالي التحويلات. باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (الفصل 4)

رئاسة مجلس الوزراء - الحكومة السورية - 2001. الواقع الحالي وتنمية الطلب المستقبلي على الموارد المائية حتى عام 2015. دمشق. (الفصل 13)

رادا سيناها - 1984. عدم الحيازة - مشكلة متزايدة. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 12)

راي - ج - 2000. المخططات الأولية لإجراءات الإدارة التشاركية المحتملة لإدارة وإعادة إحياء المراعي ، ورقة إطلاع ، مشروع GCP/SYR/009/ITA. (الفصل 12)

راي - ج - 1999. الإدارة العرفية للموارد الطبيعية في الأراضي الجافة (حقوق الملكية والإجراءات الجماعية). مشروع GCP/SYR/003/ITA. (الفصل 9)

رزوق - طلال ، و خليل - محمود ابراهيم - 1998. دراسة اقتصادية - اجتماعية لمربي الأغنام في البادية السورية. مديرية البادية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 9)

- ريدل - ج.س - 2000. الاتجاهات الطارئة لإصلاح استخدامات الأراضي: التقدم باتجاه النظرية الموحدة. أبعاد SD. روما، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 12)
- روبرتس - م، وفيرهايم - ب - 2001. اتفاقيات التجارة الإقليمية وانضمام دول CIS لمنظمة التجارة العالمية. مراجعة سياسات الاقتصاد الأوروبي- الاقتصادية الداخلية، 36 (6): 315-323. (الفصل 4)
- روزغرانت - م.و - 1997. الموارد المائية في القرن الثاني والعشرين: التحديات والانعكاسات على العمل. ورقة المناقشة حول الغذاء والزراعة والبيئة رقم 20. واشنطن العاصمة، إيفري. (الفصل 13)
- روزغرانت - م.و ، و سفيدسين - م - 1993. إنتاج الغذاء الآسيوي في التسعينات: استثمارات الري وسياسات الإدارة. السياسات الغذائية ، 13: 18-32. (الفصل 13)
- روزغرانت - م.و ، و سكيلير - ر.ج ، و ياداف - س.ن - 1995. السياسات المائية لتنويع الزراعة الكفاء: المنهجيات المعتمدة على الأسواق. السياسات الغذائية، 20: 203-223. (الفصل 13)
- ساريس - أ - 2001. تحليل هيكلية وأداء القطاع الزراعي في سورية: لمحة عامة لإعداد استراتيجية تنمية القطاع الزراعي، مشروع GCP/SYR/006/ITA. دمشق، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصلين 1 و 11)
- ساريس - أ - 1995. إطار السياسات لاستراتيجية التنمية الزراعية في سورية. العددان 1 و 2. تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، المشروع TSS-1. (الفصول 1 و 11 و 12)
- ساتين - م - 1996. نوعية الغذاء والتجارة العالمية. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- سيل - ب - 1988. الأسد والصراع على الأوسط. لندن ، توريس. (الفصل 12)
- مركز الأعمال السوري الأوروبي - 2000. شركة تصدير الفواكه والخضار - التقرير النهائي. دمشق مركز الأعمال السوري الأوروبي. (الفصل 2)
- مركز الأعمال السوري الأوروبي - 1999. ملخص تنفيذي لبعثات تشجيع التصدير إلى دول الخليج 99/1998 من قبل مركز الأعمال السوري الأوروبي. دمشق، مركز الأعمال السوري الأوروبي. (الفصل 10)
- مركز الأعمال السوري الأوروبي - 1998. قطاع زيت الزيتون في سورية: استبيان. دمشق، مركز الأعمال السوري الأوروبي. (الفصل 7)
- مركز الأعمال السوري الأوروبي - 1997. قطاع زيت الزيتون في سورية: استبيان. دمشق، مركز الأعمال السوري الأوروبي. (الفصل 10)
- سيكلر - د - 1996. المرحلة الجديدة لإدارة الموارد المائية: من توفير المياه "الجاف" إلى "الرطب". التقرير البحثي 1. كولومبو ، سيرري لانكا، معهد إدارة الري الدولي. (الفصل 13)

- شحيحة - أ ، نحاس - ب ، شحادة - و ، كيوان - ن ، موسى - ن ، توبه - ن - 2001. الخصائص المناطقيّة والنبويّة للزراعة السوريّة- دراسات حالة. تقرير بحثي تدريبي، مشروع GCP/SYR/006/ITA. دمشق ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 11)
- شبيرد - أ.و - 1997. خدمات معلومات الأسواق: النظرية والممارسة. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- شبيرد - أ.و - 1993. دليل لتكاليف التسويق وكيفية حسابها. روما، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- شبيرد - أ.و ، و سكاله - أ.ج.ف - 1995. خدمات معلومات أسواق منتجات البستنة الإندونيسية. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- سميث - ل.د - 1998. التعديل شبه الحكومي للزراعة (ورقة معدة لمنظمة الأغذية والزراعة TCAS). (الفصل 10)
- شركة تجارة الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية - 1999. ملخص لدراسة الإنتاجية الاقتصادية. اتحاد غرف الزراعة (الفصل 10)
- صومي - ج ، الأمين - ج ، الشبيب - ر ، وزيادة - ر - 2001. الانعكاسات الفنية والاقتصادية لاستخدامات طرق وتقنيات الري الحديث لري محصول القطن. مقدمة في ندوة حول القطن من الزراعة وحتى المستهلك. مديرية الري واستعمالات المياه. الجمهورية العربية السورية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (الفصل 13)
- تيلاهيغ - ت - 1994. إنشاء الحياة البرية وتطوير المراعي/الثروة الحيوانية. GCP/SYR/003/ITA - تقرير استشارة منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 5)
- تريبند - ن - 1997. الدليل العملي لتطبيق منهج التسليم. حالة توفير وتوزيع المنتجات الغذائية في المدن. روما ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 10)
- نغايديو تيديان- 1997. قضايا استخدامات الأراضي وتنمية المراعي في سورية. تقرير معد لبعثة تقييم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمشروع تنمية مراعي البادية في سورية. (الفصل 12)
- تيمر - ب، فالكون - و، وبيرسون ، س - 1993. تحليل السياسات الغذائية. مطبوعة البنك الدولي. بالتيمور ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مطبعة جامعة جون هوبكنز. (الفصل 4)
- تولينز - ي - 1997. السياسات الزراعية في المجموعة الأوروبية ، APS/AGRA. بروكسل، FOCUS. (الفصل 7)
- المكتب التجاري في السفارة الإيطالية في سورية. الدليل الدوري لرجال الأعمال الاقتصاديةيين. دمشق (الفصل 10)
- فاريلا أورتيجا - ك ، بلانكو - م ، وسامبسي خ.م - 2000. تكامل برامج تحديث الري وسياسات تسعير المياه. دلائل تجريبية وانعكاسات سياسات المياه. ورقة معدة في الكونغرس الدولي الرابع والعشرين للجمعية الدولية للاقتصاديين الزراعيين. برلين، (13-19 أغسطس/ آب 2000). (الفصل 13)

فاريلا أورتيجا - ك ، و ساغاردوي - خ.أ - 2001. استخدامات الموارد المائية في الزراعة: تحليل النظام الحالي والسياسات. مشروع GCP/SYR/006/ITA. دمشق ، منظمة الأغذية والزراعة. (الفصل 13)

فاريلا أورتيجا - ك ، سامبسي - خ.م ، وبلانكو - م - 2002. توفر المياه والتدخل بين الزراعة والطبيعة في منطقة المتوسط. في بروور - ف و فان دير ستراتين - ج: الطبيعة والسياسات الزراعية في المجموعة الأوروبية. المكتبة الدولية لاقتصاديات البيئة. شلتهم ، المملكة المتحدة ، إدوارد إلغار المتحدة للنشر. (الفصل 13)

ويبيات - م ، هيرمان - ر ، ششينك - ب ، و تيلي - ر - 1992. التمييز ضد الزراعة في الدول النامية؟ دراسات كيل ، هورست سيبرت. (الفصل 4)

البنك الدولي - 1999. الجمهورية العربية السورية في لمحة. واشنطن دي سي. (الفصل 10)

البنك الدولي - 1997. تقارير رأس المال الخاص في الدول التي تمر في مرحلة التنمية. العاصمة. (الفصل 10)

البنك الدولي - 1996. مراجعة قطاع الثروة الحيوانية في الهند. واشنطن العاصمة. (الفصل 9)

البنك الدولي - 1995. البيروقراطيون في العمل. واشنطن العاصمة. (الفصل 10)
يامازاكي - ف - 1996. الاختفاء المحتمل للتفضيلات التجارية للمنتجات الزراعية ، السياسات الغذائية 21: 4-5. (الفصل 2)

سلسلة السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة

- 1- البحث عن أرض مشتركة – توسع الاتحاد الأوروبي والسياسات الزراعية – 1997
- 2- السياسات الزراعية وسياسات التنمية الريفية في أمريكا اللاتينية – التوجهات الجديدة والتحديات الجديدة – 1997
- 3- استراتيجيات الأمن الغذائي – التجربة الآسيوية – 1997
- 4- مؤشرات التكامل للزراعة المستدامة والتنمية الريفية في السياسات الزراعية – 1997
- 5- التوسع المحتمل للاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي – 1999
- 6- كتيب تحديد وإعداد معلومات الأمن الغذائي ونظام الإنذار المبكر (FSIEWS) – 2001
- 7- الإصلاح واللامركزية في الخدمات الزراعية – إطار سياسات – 2001
- 8- الزراعة السورية على مفترق الطرق – 2003

إن الاقتصاد الزراعي السوري غير معروف بشكل واسع خارج سورية. ومع ذلك فإنه فريد من نوعه في الكثير من النواحي: حيث أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية أمر نادر حدوثه في الشرق الأدنى ومع ذلك فقد حققت سورية لسكانها معدلات غذائية متساوية مع المعدلات في الدول الغنية ، كما حققت لمزارعيها مستويات دخلية موازية إلى حد ما للمستويات الدخلية في الحضر وهو حلم لايزال يراود الكثير من سكان الريف في الكثير من أنحاء العالم. ويتضمن هذا الكتاب استعراضاً للسياسات الزراعية السابقة والحالية قام بوضعها مجموعة من خبراء الاقتصاد من جنسيات متعددة. وقد تمثلت النتيجة العامة في أن برنامج تحديث وإصلاح السياسات الذي بدأت سورية بتنفيذه منذ أكثر من عقد كان ضرورياً جداً ويجب أن تتم متابعتة وتعزيزه في الكثير من النواحي. هل هذا أمر متناقض مع ماتم تحقيقه وماذكر أعلاه؟ من المفيد الإشارة إلى أن "الدور المناسب للدولة في التنمية الزراعية وهو مسألة تجريبية تتطلب تحليلاً معقداً للسياسات من أجل تحديد كل إطار على حدة. فكل دولة تختلف عن غيرها من الدول. إن إخفاقات السوق والإخفاقات الحكومية من القضايا التجريبية التي تعتمد على الظروف المحلية" حسبما قال بيتر تيمر.